محافظ البنك المركزي العراقي

يرد على التصريحات التي تتعلق بالسياسة النقدية

لوحظ في الآونة الاخيرة قيام البعض من غير المختصين ، بإطلاق تصريحات بشأن السياسة النقدية وعمل البنك المركزي العراقي ، وقد اتسمت غالبية تلك التصريحات بالمغالطات و بالتشاؤم والتحبيط ، اما بسبب غياب الفهم الدقيق او القصد غير الموضوعي الذي ينطلق من دوافع مختلفة ترتبط بالواقع السياسي و المناكفات و المصالح .

ان سياسة البنك المركزي الراسخة هي النأي بعيداًعن السجالات وردود الفعل ازاء التصريحات إلا ان حجم المغالطات و التشويش بلغت حداً يضر بالاستقرار العام و استقرارالسوق و الاضرار بسمعة العراق خارجياً وما يستتبع ذلك من اثار خطيرة على معاملات العراق المالية و النقدية و المصرفية ، مما يدعونا الى توضيح بعض الامور وكما يأتي:

1- يعمل البنك المركزي على تطبيق سياسة متوازية للحفاظ على الاستقرار العام للاسعار و كبح التضخم باعتباره هدفاً اساس و مهمة رئيسة بموجب قانون هذا البنك ، و بنفس الوقت يعمل على الحفاظ على احتياطياته السائدة للدينار و بتغطية عالية بالرغم من الظروف الاقتصادية السائدة و المعروفة لدى الجميع ، وهو بذلك كله حافظ و يحافظ على القوة الشرائية للدينار العراقي .

وتبديداً للمخاوف بشأن قيمة الدينار والاحتياطيات الدولية نشير الى الحقائق الاتية :

أ- انه ومع انخفاض الموارد الدولارية ، بسبب انخفاض اسعار النفط ، ما تزال الاحتياطيات بمستوى الكفاية بل اعلى من ذلك بكثير و حسب المعيارين الدوليين وهما : معيار تغطية العملة المحلية بما يعادلها من العملة الاجنبية ، و قدرة الاحتياطي على تغطية الاستيرادات لمدة (6) اشهر .

ب- توقع صندوق النقد الدولي في بداية سنة 2015 وصول الاحتياطي الى 40 مليار دولار في نهاية السنة ، وقد بينا في حينها بأن الاحتياطي سيكون بحدود 60 مليار دولار في نهاية تلك السنة و بعد اشهر من بداية السنة عدّل الصندوق توقعاته

وقدرالاحتياطي ب 50 مليار دولار ، وما زال توقعنا وفقاً للمعطيات و المؤشرات الفعلية لدينا فإن الاحتياطي – كما توقعنا – سيكون بحدود ال 60 مليار .

ج- بلغ الفرق بين مشترياتنا من الدولار (من وزارة المالية) و مبيعاتنا من الدولار للفترة من 2015/1/1 لغاية 2015/9/30 ، بلغ الفرق حوالي 600 مليون دولار شهرياً ، و يقوم البنك المركزي بتغطية هذا الفرق لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و الحفاظ على سعر الصرف و بالتالي المستوى العام للاسعار , ومن ذلك يتضح انه حتى مع استمرار تدني اسعار النفط و بالتالي انخفاض الايرادات من الدولار فإن الاحتياطي يستطيع الاستمرار بالتغطية بكفاية وافية بوجود حوالي 60 مليار دولار من الاحتياطيات .

د- ان مايحدث من انخفاض وارتفاع في الاحتياطيات امر يتكرر حدوثه في الدول التي تعتمد على صادراتها من النفط ، وقد حدث ذلك في سنة 2009 عندما أنخفضت اسعار النفط ، حينها بلغت نسبة مبيعات البنك من الدولار الى مشترياته من الدولار 148% ثم عاد ليراكم احتياطيات جديدة بعد ان عادت الأسعار الى معدلاتها الاعلى.

- ان من الاخطاء الشائعة ربط انخفاض او ارتفاع الاحتياطي بالبنك المركزي ، حيث ان هذا الأحتياطي تحكمه طبيعة تكوين وطبيعة استخدام تقع خارج سيطرة او تحكم البنك المركزي ويتمثل ذلك في:

1- ان الوارد من الدولار محكوم بصادرات النفط الخام : كمية وسعراً ، وان المصادر الأخرى شبه معدومة (تحويلات من الخارج سواء من المقيمين في الخارج او الاستثمارات الأجنبية ، او الصادرات غير النفطية) .

2- ان نفقات الموازنة العامة للدولة تمثل المصدر الاساس للطلب الكلي على السلع والخدمات والتي في الغالب تكون مستوردة ، نظراً لغياب القاعدة الأنتاجية المحلية.

3- تشكل هجرة الاموال من العراق ظاهرة جلية بسبب الاوضاع التي يعيشها البلد .

4- استمرار العجز في الموازنة العامة للدولة وتغطيتها بالقروض والسندات والحوالاتوهذا يعني زيادة عرض النقد الذي لا يقابله ايراد دولاري ، وهذا يخلق طلباً اضافياً على السلع والخدمات المستوردة بأكثر مما يستلمه البنك المركزي من الدولار الذي تبادله عادة وزارة المالية بالدينار العراقي من خلال البنك .

وهكذا فان العوامل التي تحكم تكوين الأحتياطي هي خارج سيطرة البنك المركزي ، وان الاحتياطي بموجب ما مر يتكون من الفرق بين مبيعات الدولار من خلال نافذة البنك ومشتريات البنك من الدولار من وزارة المالية فاذا كانت المبيعات اقل مما يستلمه يرتفع الاحتياطي واذا كانت المبيعات اكثر ينخفض الاحتياطي .

وهنا يثار سؤال حول امكانية تحكم البنك المركزي في كمية البيع من خلال قيود يضعها على عمليات البيع والتحويل ، نقول ان تقييد عمليات بيع الدولار تؤدي الى النتائج والظواهر الآتية:

اولاً : مخالفة المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي التي وافقت والتزمت بها الدول الاعضاء (منهم العراق) .

ثانياً : يتقاطع التقييد مع قانون البنك المركزي الذي نص في المادة 28 منه على (الشراء او البيع البسيط غير المشروط "النقدي او الآجل" للنقد الاجنبي) .

ثالثاً : خلق انحراف كبير بين سعر الصرف الرسمي والسوق وتحقيق مكاسب فاحشة للمضاربين والوسطاء ، ويؤدي ذلك الى الارتفاع العام للاسعار والاضرار بالقوة الشرائية للدينار العراقي .

رابعاً : ممارسة عمليات الغش والتزوير والتحايل والفساد من اجل الحصول على كميات من الدولار.

ومن وجهة نظر البنك المركزي فانه اذا ما أريد الحفاظ على الأحتياطي يقتضي ذلك ، معالجات بنيوية وهيكلية تتعلق بالاقتصاد الكلي والسياسات المالية (الايرادات ، النفقات ، الضرائب ...) ومنها :

- تحفيز الانتاج الوطني وتنويع القاعدة الانتاجية المحلية لتقليل الطلب على المستوردات وبالتالي على الدولار . وتشكل مبادرة البنك المركزي بتخصيص قروض بمبلغ 6 ترليون دينار مبادرة تصب في هذا التوجه .
- تخفيض عجز الموازنة الى اقل حد ممكن ، منعا للتوسع النقدي الذي لا تقابله موارد بالدولار ، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات التي هي في الغالب مستوردة.
- توفير عوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني للحد من تدفق الاموال الى الخارج ، وزيادة الإستثمارات والادخار في داخل العراق .
- تطبيق القوانين المعطلة لحماية المنتوج المحلي (قانون التعرفة الجمركية ، قانون حماية المستهلك ، قانون حماية المنتج ، قانون مكافحة الاغراق) .

- تأدية مؤسسات الدولة ذات العلاقة بالاستيرادات لادوارها ، في منح الاجازات وفي الرقابة والسيطرة وإستحصال الرسوم والأجور وتوفير قواعد بيانات وطنية .

- ان دور البنك المركزي وفقا لقانونه وقانون مكافحة غسل الأموال هو الزام المصارف والمؤسسات المالية بتطبيق مبدأ " أعرف زبونك " للتحقق من مصادر الأموال التي تدخل عملية شراء الدولار ، وفي هذا الصدد اتخذ البنك جملة من الاجراءات والخطوات المهمه (الوقائية والردعية) ، وسيتم نشرها على موقع البنك المركزي حيث لا مجال هنا لشرح تفاصيلها .

2- يرد في بعض التصريحات دعوة البنك المركزي الى الاستعانة بخبرات ومشورة المؤسسات الدولية المتخصصة ، وهنا نشير الى ما يلي :

أ- أن هذا البنك عضو مؤسس في صندوق النقد والبنك الدوليين ، إضافة الى منظمات مالية عربية وأقليمة ودولية ، والبنك في تواصل وتشاور وتفاهم مع تلك المنظمات ، بل ان القواعد التي تحكم عمله في مفاصل عمله الاساس هي المبادئ والقواعد والتوصيات والاتفاقيات الصادرة من تلك المنظمات ، وعلى سبيل المثال فإن نافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي ، وإدارة الاحتياطيات الدولية يحكمها المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي ، والتي تطبقها الدول الاعضاء التي اتفقت عليها ومنها العراق ، وهكذا في بقية النواحي التي يمارسها البنك طبقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية .

ب- يملك البنك المركزي عقوداً استشارية مع افضل المؤسسات الاستشارية الدولية والعربية ومؤسسات التدقيق والمراجعة الدولية ، والبنك مستمر في توسيع قنوات الاستشارة ، اضافة الى الدعم الذي يتلقاه البنك من منظمات وبنوك مركزية دولية وعربية واسلاميه والإستفادة من خدماتها المجانية بحكم عضوية العراق فيها او بحكم العلاقات الثنائيه ومذكرات التفاهم .

ج-حيث ان الانظمة و البرامج الالكترونية أضحت إطاراً وسبيلاً لتنظيم الاعمال و الممارسات ومن خلالها يمكن اجتذاب افضل الممارسات التي وصل اليها العالم المتقدم ، فإن البنك المركزي طوَرويطور تقنية المعلومات بالاستعانة بشركات عالمية مع احدث البرامج و التقنيات , ويمكن الاطلاع على البنى التحتية لها حالياً في هذا البنك ، ونقول بفخر بأنها الافضل بين كافة مؤسسات الدولة ، ومن نماذج تلك الانظمة ، نظام المدفوعات و المقاصة و التسويات الذي يطبقه البنك حالياً وهو واحد من اكثر الانظمة تقدماً في المنطقة و العالم ، و الذي يوفر اليوم ايضاً قاعدة

لتطبيق وتطوير انظمة الدفع الالكترونية في كافة اشكالها من خلال المقسم الوطني الذي دخل حيز العمل حالياً ، كما ان هذا البنك بصدد البدء بمشروع النظام المصرفي الشامل Core Banking System وهو اكبر برنامج اليكتروني في عالم المصارف و الذي يمثل نقلة تاريخية في عمل البنك .

د- ان الموارد البشرية في البنك المركزي – خلافاً لمؤسسات الدولة الاخرى- تمثل موارد مستقرة لم تغادر هذه المؤسسة رغم ما مر به العراق من ظروف , ولذلك فإنها موارد تراكمت لديها الخبرة و العطاء , وتحظى هذه الموارد بدعم خاص من منظمات وبنوك ومؤسسات مالية دولية واقليمية وعربية , ولعل عدد الدورات التدريبية والورش التي يساهم فيها موظفوا البنك هي الاعلى بين مؤسسات الدولة .

كما قمنا بتعزيز كادر البنك بتعيين الاوائل من الجامعات و خريجوا الدراسات العليا ، كذلك تعيين المتخرجين من خارج العراق (من المبادرة التعليمية) للاختصاصات المتعلقة بعمل البنك.

هذا، فضلا عما يقوم به مركز الدراسات المصرفية (احد تشكيلات هذا البنك)من برامج تدريبيه وتأهيلية على مدار السنة .

3- سيطلق هذا البنك قريبا ستراتيجيته للسنوات 2016 – 2020 ، وقد بُنيت على آخر التطورات العالمية في القطاع المصرفي والمالي ، احدث التوجهات والمهام الناشئة من التطورات والازمات المالية والنقدية والتي ولدت وطورت من مهام وادوار البنوك المركزيه ، وهي الستراتيجية الاولى في تاريخ البنك المركزي في طريقة بنائها وفي محتواها وتوجهاتها ، وعلى اسس ومعايير الجودة الشاملة في الاعداد ، مع استحداث تشكيل خاص يتولى المتابعة والتقويم.

أخيراً ، ان مااوردناه هو بعض مما يدعونا جميعا للفخر والأعتزاز بهذه المؤسسة المهمة ، ومسؤوليتنا جميعا ان ننظر اليها بنظرة مهنية موضوعية بما يخدم المصلحة محلياً ودولياً ، وان هذا البنك على استعداد تام لإطلاع من يهمهم امر البنك ، إطلاعهم ميدانيا ووثائقيا ، على سياساته واجراءاته وخططه ، وابوابنا مفتوحة لهذا الغرض .